ثانياً: الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

آ- الانتخاب الفردي: يقصد به ان يختار ناخبو كل دائرة انتخابية نائبا واحدا، اي ان الناخب يعطي صوته لمرشح واحد فقط ولذلك سمي بـ (الانتخاب الفردي). ومثال على ذلك، اذا كان عدد اعضاء مجلس النواب ٢٧٥ نائبا وفقا للدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، فاذا اخذنا بهذا الاسلوب يقسم العراق إلى ٢٧٥ دائرة انتخابية، وينتخب من كل دائرة انتخابية نائبا واحدا من بين المرشحين فيها. و لذلك يتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة، يكون عددها مساوياً لعدد أعضاء المجلس النيابي.

ب- الانتخاب بالقائمة: والمراد به أن يختار الناخبون عددا محددا من بين المرشحين في كل دائرة انتخابية وحسب العدد المحدد لها، وهذا يعني ان الناخب لا يعطي صوته لمرشح واحد وإنما يختار عدد من المرشحين بقدر العدد المحدد لدائرته الانتخابية، ويكتب قائمة بأسماء المرشحين الذين يختارهم من بين القوائم ولذلك سمي نظام الانتخاب بالقائمة. ولذلك فانه وفقا لهذا الأسلوب تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة نسبياً.

هذا ومن الجدير بالذكر ان للانتخاب بالقائمة **طرائق ثلاث**[1] تبعا لما يتمتع به الناخب من حرية في تغيير القوائم الانتخابية ومنها ما يأتي:

١- **طريقة القوائم المغلقة:** حيث يلتزم الناخب وفقا لهذه الطريقة بالتصويت على إحدى القوائم، ولا يجوز له إدخال إي تعديل عليها، اذ يتوجب عليه التقيد بتسلسل الأسماء الذي وضعه الحزب.

٢- **طريقة القوائم المغلقة مع التفضيل:** يستطيع الناخب وفقا لهذا الأسلوب ان يعيد ترتيب تسلسل المرشحين في القائمة المغلقة وذلك حسب قناعته

[1] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥. د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٢٦ -٢٨.

الشخصية بالمرشحين. وفي هذه الحالة يكون للناخبين قدرة التأثير على خيارات الأحزاب السياسية في مسالة التفضيل بين المرشحين داخل القائمة.

٣- طريقة المزج (القوائم المفتوحة): وبموجبها يحق للناخب أن ينظم قائمة بأسماء المرشحين الذين يفضلهم ولو كانت أسماؤهم مدونة في قوائم مختلفة، وهذا الأسلوب يتيح للناخب حرية اكبر في اختيار المرشحين الذين يفضلهم على عكس النظام المغلق، الا ان إجراءاته تتسم بالتعقيد، ولذلك يرى بعض الفقه عدم صلاحيته الا في البلاد التي بلغ شعبها مدى من النضج يسمح له بتفهم الشؤون السياسية.

مزايا وعيوب الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

لكل من هذين النظامين مؤيدون ومعارضون، حيث يذهب مؤيدو الانتخاب الفردي إلى بيان **مزاياه** التي من أهمها معرفة الناخبين للمرشحين بشكل جيد لصغر الدائرة الانتخابية، ومن ثم القدرة على حسن المفاضلة بينهم واختيار المرشح الأفضل دون التأثر بضغوط الأحزاب السياسية ودعايتها، فضلا عن اتسامه بالسهولة والبساطة[١].

إلا أن معارضي هذا النظام يعدون معرفة الناخبين للمرشحين من أهم **مساوئ** النظام، لان المفاضلة ستتم على أسس شخصية، وليس على أساس المبادئ والبرامج، فضلا عن ذلك فان الانتخاب الفردي يسهل الرشوة وتدخل الهيئات الإدارية في سير الانتخابات مثلما يدعون[٢].

أما أنصار الانتخاب بالقائمة فيرون ان من **مزاياه** دفع النائب للاهتمام بالمسائل العامة ثم الصالح العامة دون الاهتمام بمصلحة دائرته

---

[١] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥. د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٢٦ -٢٨.

[٢] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥. د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٢٦ -٢٨.

الانتخابية فحسب، لان المفاضلة بين المرشحين تتم على أساس المبادئ والبرامج وليس على أساس الشخصية التي تقدم للدوائر. كذلك يؤدي هذا النظام إلى مضاعفة حقوق الناخب اذ سيكون له اختيار عدد من المرشحين، على عكس الانتخاب الفردي الذي يختار فيه الناخب مرشحا واحدا. ويؤدي أيضا إلى تخفيف ضغط الإدارة على الناخبين وتقليل الرشوة الانتخابية[1].

إلا ان معارضي هذا النظام اخذوا عليه بعض **العيوب و هي**؛ عدم قدرة الناخب على تكوين الحكم السليم على عدد المرشحين في دائرة كبيرة، وهذا ما يؤدي إلى التأثير الفعلي للأحزاب السياسية على إرادة الناخبين وتوجيههم الاتجاه الذي يخدم مصالح الحزب. فضلا عن أن هذا النظام يضعف فرص تمثيل الأقليات السياسية بسبب كبر الدائرة الانتخابية وشدة التنافس بينها[2].

و الحقيقة أن الأخذ بأي صورة من صور النظم الانتخابية يرتبط إلى حد كبير بظروف كل بلد، ووفقا للنضج السياسي والثقافي للمواطنين فيه، فضلا عن كفاءة النظام الحزبي في البلاد. فالنظام الفردي يتفق مع البلدان حديثة العهد بالانتخابات، للبساطة والسهولة التي يتميز فيهما، في حين ان طريقة الانتخاب بالقائمة تتطلب مستوى رفيع من الثقافة والنضج السياسي، ولذلك لا يصح اعتمادها إلا في الدول التي بلغت شعوبها ذلك المستوى، مع ملاحظة ان بعض الدول التي بلغت شعوبها مرحلة متقدمة من الوعي السياسي لا زالت تطبق الانتخاب الفردي (كبريطانيا والولايات

---

[1] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥. د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٢٦ -٢٨.

[2] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥.

المتحدة الأمريكية) ومما يتقدم يتضح أن العيب ليس في نوع النظام الانتخابي وإنما في هيئة الناخبين.

وتجدر الإشارة إلى ان النظام الانتخابي في العراق أخذ بأسلوب الانتخاب الفردي في العهد الملكي وكذلك في العهد الجمهوري للفترة من ١٩٨٠- ٢٠٠٣، وان كان يسمح للناخب ان يختار أكثر من مرشح وفقا للعدد المحدد لدائرته الانتخابية. إلا أن العراق عرف نظام القائمة في الانتخابات التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني لسنة ٢٠٠٥ على أساس القائمة المغلقة، وكذلك الانتخابات التي جرت سنة ٢٠١٠ وفقا لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ١٦لسنة ٢٠٠٥ الذي اخذ بالقائمة المفتوحة بعد تعديله بموجب القانون الصادر في عام ٢٠١٠ (وهي في الحقيقة قائمة مغلقة مع التفضيل) . ويلاحظ ان هذه الطريقة لم تلاق نجاحا في التطبيق العملي لعدم انسجامها مع الواقع السياسي والثقافي في العراق.

ثالثاً: نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي:

آ- **نظام بالأغلبية:** ويراد بهذا النظام تحديد الفائز بالانتخابات سواء أكان مرشحا واحداً (الانتخاب الفردي) أو مرشحين عدة (الانتخاب بالقائمة) حيث يحصل على عضوية البرلمان من حصل على أغلبية الأصوات إذا كان الانتخاب فردياً. وتحصل القائمة على جميع المقاعد المخصصة للدائرة اذا كان الانتخاب بالقائمة في حالة حصولها على أغلبية أصوات الناخبين.

ولنظام الأغلبية صورتان، هما الأغلبية النسبية والأغلبية المطلقة.

١. **الأغلبية البسيطة (النسبية):** وفقا لهذه الصورة يفوز بالمقعد أو المقاعد المخصصة للدائرة المرشح أو مرشحو القائمة التي نالت العدد الأكبر (أو الكبير) من الأصوات بصرف النظر عن باقي الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون.

مثال ذلك لو فرضنا ان دائرة انتخابية جرى فيها الانتخاب على أساس الأغلبية البسيطة مع الأخذ بالنظام الفردي، وكان عدد المرشحين ثلاثة وكان عدد الأصوات التي حصلوا عليها كالآتي:

الأول: حصل على ١٠٠٠ صوت.

الثاني: حصل على ٨٠٠ صوت.

الثالث: حصل على ٦٠٠ صوت.

فيكون المرشح الأول هو الفائز بالمقعد النيابي، على الرغم من ان باقي المرشحين حصلوا على أكثر من نصف الأصوات المعطاة.

ولو افترضنا ان الانتخاب يجري على أساس القائمة وان الدائرة مخصص لها ثلاثة مقاعد، وكانت الأصوات التي حصلت عليها القوائم الحزبية كالأتي:

قائمة الحزب (أ) حصلت على ١٠٠٠ صوت.

قائمة الحزب (ب) حصلت على ٨٠٠ صوت.

قائمة الحزب (جـ) حصلت على ٦٠٠ صوت.

فستكون قائمة الحزب (أ) هي الفائزة بالمقاعد النيابية الثلاثة.

مزايا نظام الأغلبية البسيطة وعيوبه:

لنظام الأغلبية النسبية عدة **مزايا**؛ فهو يمتاز بالبساطة والوضوح، وسرعة إعلان النتائج حيث يمكن إعلان النتائج الانتخابية في اليوم نفسه الذي جرت فيه الانتخابات. ويؤدي إلى تضخيم فوز الأحزاب القوية حيث يزداد عدد المقاعد التي تحصل عليها، فضلا عن استقرار الحكومة، والتقليل من الصراعات السياسية والحزبية، لان هذا النظام يعتمد في الغالب نظام الثنائية الحزبية. أما **عيوبه** فتكمن أساسا في ظلم الأقليات السياسية ومجافاته

للعدالة. وقد طبق هذا النظام في انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية. و قد أخذت النظم الانتخابية في العراق حتى عام ٢٠٠٣ بنظام الأغلبية البسيطة. حيث يفوز في الانتخابات من حصل على أكثر الأصوات عددا على التوالي وذلك في حدود عدد المقاعد المخصصة للمنطقة الانتخابية[١].

٢. **الأغلبية المطلقة:** لغرض فوز المرشح أو القائمة في الانتخاب يجب الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة المعطاة اي أكثر من خمسين بالمائة ومهما كان عدد المرشحين، وفي حالة عدم حصول احد المرشحين على الأغلبية المطلقة في الدور الأول تعاد الانتخابات بين المرشحين الذين حصلوا على اكبر عدد من الأصوات ويفوز في الانتخاب من يحصل على الأغلبية البسيطة. و وفقاً للمثالين السابقين يجب إعادة الانتخاب بين المرشحين الأول والثاني، أو بين القائمتين (أ) و(ب) ويكون الفوز على من يحصل على أكثرية الأصوات.وهذا الأسلوب مطبق في فرنسا ومصر[٢].

عيوب نظام الاغلبية المطلقة:

يؤخذ على هذا النظام استغراقه وقتا طويلا مما يستلزم ان تبذل جهودا مضنية وان تنفق أموالا كثيرة، وكذلك يؤخذ عليه عدم تكوين أغلبية برلمانية قوية، حيث يتعذر في الغالب حصول حزب ما على الأغلبية المطلقة في البرلمان مما يدفع الأحزاب إلى تشكيل حكومة ائتلافية، وهو ما

---

[١] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥.

[٢] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥.

يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وذلك لصعوبة المحافظة على الانسجام بين القوى المؤتلفة[1].

عيوب نظام الأغلبية بصورتيه:

لم يسلم نظام الأغلبية وبصورتيه (البسيطة والمطلقة) من **النقد** حيث ذكر بأنه يؤدي إلى **ظلم** الأقليات السياسية، اذ لا يعطيها تمثيلا يتناسب مع القوة العددية للأصوات التي حصلت عليها، ومن ثم لا يقيم وزنا للأصوات التي أعطيت لتلك الأحزاب، مما يؤدي إلى إهدارها وهذا يتنافى مع مبادئ العدالة[2].

ومن اجل تحقيق العدالة وتمثيل القوى السياسية بما يتناسب وحجمها الشعبي دعا بعض من الفقه الدستوري والسياسي إلى الأخذ بنظام التمثيل النسبي.

ب- <u>نظام التمثيل النسبي</u>:

ويقوم هذا النظام على أساس الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة حيث لا يصلح للانتخاب الفردي. ووفقا لنظام التمثيل النسبي توزع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية على القوائم المتنافسة، وعلى أساس نسبة الأصوات التي صوتت لكل منها.

ومثال ذلك، لو فرضنا تخصيص عشرة مقاعد لدائرة انتخابية، وتقدمت للانتخاب ثلاثة أحزاب وكانت النتيجة وفق الآتي:

القائمة (أ) حصلت على ٢٠٠٠ صوت.

---

[1] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥. د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٢٦ -٢٨.

[2] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥. د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٢٦ -٢٨.

القائمة (ب) حصلت على ١٦٠٠ صوت.

القائمة (جـ) حصلت على ٤٠٠ صوت.

فتوزع المقاعد العشرة على الأحزاب وفقا للأصوات التي حصل عليها كل منها، حيث يحصل الحزب (أ) على خمسة مقاعد، الحزب (ب) على أربعة مقاعد، والحزب (جـ) على مقعد واحد. ولو طبقنا نظام الأغلبية لكانت النتيجة مختلفة تماما، إذ ستكون كل المقاعد من نصيب الحزب (أ).

أنواع[1] التمثيل النسبي:

للتمثيل النسبي نوعان: فأما ان يكون شاملا لكل دولة أو جزئيا (على مستوى المناطق الانتخابية) وذلك وفق الآتي:

أ- **التمثيل النسبي الشامل:** ويمكن تطبيق هذا النوع سواء أخذنا بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة أو الدوائر المتعددة، حيث يتم استخراج المعدل الوطني من خلال احتساب أصوات الناخبين في كل البلاد وتقسيمها على عدد مقاعد المجلس النيابي، وناتج هذه القسمة يمثل المعدل الوطني (العدد الموحد) والذي يقابله مقعدا نيابيا واحدا، ويتضاعف عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب بقدر تضاعف المعدل الوطني.

ب- **التمثيل النسبي الجزئي (على مستوى الدوائر الانتخابية):** حيث توزع المقاعد على أساس القاسم الانتخابي لكل دائرة إذ يستخرج من خلال قسمة عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة. فإذا كان عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة ١٢٥٠٠٠صوت، وكان عدد المقاعد المخصصة لها خمسة مقاعد، فان القاسم الانتخابي= عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد = ١٢٥٠٠٠ ÷ ٥= ٢٥٠٠٠ صوت، وهذا القاسم الانتخابي يمثل الحد الأدنى

[1] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢.